



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: عمل المرأة العراقية بين التحديات الأمنية وإمكانات الواقع الاجتماعي

اسم الكاتب: د. سهام كامل محمد، جان سيريل فضل الله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4324>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/18 05:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



عمل المرأة العراقية بين التحديات الأمنية وإمكانات الواقع الاجتماعي

الدكتور سهام كامل محمد*

جان سيريل فضل الله**

(تاريخ الإيداع 26 / 9 / 2011. قُبِلَ للنشر في 24 / 1 / 2012)

□ ملخص □

تعتبر المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية والتي تعتبر عاملاً إنتاجياً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فإنه يساهم بالتالي في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع. وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق على تعليم المرأة ولكن تبقى مساهمتها الاقتصادية وبالذات في سوق العمل محدودة، حيث إن مشاركة المرأة في سوق العمل تتركز وبنسبة عالية في قطاع التعليم بينما تنخفض هذه المشاركة في القطاع الصحي وربما تنعدم كلياً في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما يؤكد ضعف مساهمة المرأة العراقية في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية. إن عدم تمكين المرأة في المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي سواء في سوق العمل أو في الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة يعني تعطيل نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم تمكن المرأة القدرة في التحكم في مواردها الاقتصادية والوصول إلى درجة الاستقلالية والاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، تبين من خلال البحث ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وازدياد معدل وفيات الأمهات خلال مدة البحث، إضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والمعاناة من الفقر وضعف الموارد المالية التي تمثل العائق الأول في وجه تمكين المرأة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المساهمة الاقتصادية، الموارد البشرية، التحديات الأمنية، المضامين الثقافية.

* أستاذ مساعد - مركز بحوث السوق وحماية المستهلك - جامعة بغداد - العراق.

** مدرس - مركز بحوث السوق وحماية المستهلك - جامعة بغداد - العراق.

Iraqi Woman's Job: Security Challenges and Real Social Possibilities

Dr. Seham K. Mohammed*
Dr. Jan C. Fadlallah**

(Received 26 / 9 / 2011. Accepted 24 / 1 / 2012)

□ ABSTRACT □

The economic contribution of women is of great importance as it represents half of the human resources and productivity, which is an important factor for economic development in various economic sectors. Since the increased contribution of women in economic activities will lead to higher rates of economic growth, it ,thus increases employment opportunities available in the community.

In spite of the huge expenditure on women's education, programs formatted and prepared for economic contribution, and development plans on the importance of the positive roles of women, their economic contribution remains limited particularly in the labor market, as the participation of women in the labor market is restricted to the education sector. Also, women's participation in the health sector is low and it is perhaps entirely lacking in most of other economic sectors. This confirms the weak contribution of Iraqi women to invest in economic activities. The lack of women's participation in different economic activities, whether in the labor market or in commercial activities and different economic resources, means to disable a large percentage of available economic resources. It also indicates that women lack the ability to control their economic resources and achieve independence and self-reliance to actively take part in economic activities. Accordingly, we need to review their contribution and to expose the economic reality of such issue highlighting the most important challenges that hinder their participation. We will propose appropriate solutions to prevent such waste of our community resources and enable women to participate actively and achieve economic independence so they can care for themselves and their families in case of losing the house' breadwinner. This disruption and this failure in women's roles will reflect negatively on the size of gross domestic product. The research has found high rates of illiteracy and mortality among women during the period of study. In addition to security, political and social challenges, women also suffer from poverty and limited financial resources, which represent the first obstacle in the face of women's empowerment.

Key words: economic empowerment, economic contribution, Human resources, security challenges, the cultural content.

* Associate professor, Center for Market Research and Consumer Protection University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

** Assistant professor, Center for Market Research and Consumer Protection University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

مقدمة:

يعد التمكين من المفاهيم التي على أساسها يمكن التوصل إلى عدة نتائج تساعد على قياس مستوى تمكين المرأة. ويستخدم مقياس التمكين ليقدم رأياً يخص السياسات والاستراتيجيات المطبقة أكثر من تحليل لتلك السياسات كما تم وصفه في العديد من وثائق الأمم المتحدة ويعزى تمكين المرأة غالباً إلى قدرة المرأة على اتخاذ القرار وإمكانية التأثير على النتائج المهمة الخاصة بها وبعائلتها بالإضافة إلى التحكم في حياتها ومواردها (منتدى الرياض الاقتصادي، 2005) أي أن المتغير المهم في قياس تمكين المرأة هو القدرة على التأثير في حياتها، والقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية ويعرف التمكين بأنه مقدار التأثير الذي يمتلكه الشخص على قراراته الخارجية التي تهتم برفاهيته. ويصفون التمكين بأنه العملية التي وفقاً لها يصبح الشخص قادراً على الاعتماد على نفسه وتأكيد استقلالته والاختيار والتحكم في موارده. لهذا فإنه عرف التمكين بأنه زيادة قدرة الشخص في اتخاذ قرارات استراتيجية لحياته.

التمكين عبارة عن عملية قائمة ومستمرة وليس حالة يتصف بها الشخص، وحيث إن التمكين هدفه حالة تغيير دائم فإنه يكون من الصعب قياسه إلا عن طريق مؤشرات محددة مثل المساهمة في سوق العمل، الصحة ومستوى التعليم والمعرفة وهناك جهود أخرى تبذل لقياس التمكين من خلال اتخاذ القرار، التحكم، الاختيار.... إلخ. وهناك خمسة مفاهيم تحدد تمكين المرأة والتي تم اختيارها بناء على ما تم التوافق عليه في برامج الأمم المتحدة (منتدى الرياض الاقتصادي، 2001) وهي المساهمة الاقتصادية للمرأة، الفرص الاقتصادية المتاحة في القطاع الخاص، المشاركة في اتخاذ القرار، التعليم، والصحة.

أهمية البحث وأهدافه:

تعد المرأة العراقية عنصراً هاماً من عناصر التنمية البشرية والاقتصادية التي يتطلبها المجتمع من ناحية وخصائص البناء الاجتماعي من ناحية أخرى، ويتأثر إسهام المرأة العراقية في التنمية بمجموعة عوامل أساسية وهي:

- أ- المضامين الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية.
- ب- الدين والأعراف
- ت- التحديات الأمنية والسياسية
- ث- التعليم حيث هناك ارتباط قوي بين التعليم ودخول المرأة في مجال العمل والمشاركة في أنشطة المجتمع وبالأخص الأنشطة الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع تمكين المرأة العراقية والتعرف على مهماتها في سوق العمل من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي بدوره سيساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع ودور التعليم في تأهيل المرأة وإعدادها للمساهمة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة للنساء.

منهجية البحث:

أجري البحث ضمن العاصمة بغداد- العراق للفترة 2010-2011 وبالاعتماد على استمارة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض إضافة للبيانات التي استحصلت من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والكتب والبحوث والمصادر الأخرى التي تخص موضوع البحث. وتم التحليل الإحصائي بطريقة تحليل المركبات الرئيسية الأساسية والتحليل العاملي، واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مشكلة البحث:

إن تدني مساهمة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل بالرغم من أن أعداد النساء تمثل أكثر من نصف المجتمع بسبب التحديات التي أفقدتها ثقافتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة، وأصبحت أسيرة بعض العادات والتقاليد والأعراف القديمة، إضافة إلى ضغط الفقر والبطالة، ومواجهة تحديات حالات العنف والتهمير بعد عام 2003، كل هذا ساهم في ضعف مساهمة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل.

النتائج والمناقشة:**أولاً: المرأة والاقتصاد**

بالإمكان التعرف على واقع المرأة في الاقتصاد العراقي بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد:

1- السكان: يعتبر السكان الرافد الأساسي لتلبية الاحتياجات المطلوبة في القوى العاملة إذ إن السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول إلى سوق العمل خلال الفترة الزمنية المتلاحقة لمخرجات النظام التعليمي ومن مختلف الفروع والاختصاصات (وزارة التخطيط، 2010-2014). وتشير البيانات المتاحة حول حجم السكان في العراق إلى الزيادة بأكثر من مرتين ونصف تقريباً خلال ثلاثة عقود الماضية. إذ بلغ حوالي 29,7 مليون نسمة في عام 2007 منهم (14,7) مليون امرأة مقابل (14,9) مليون رجل حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3% والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) معدلات نمو السكان حسب الفئات للسنوات (مليون نسمة) من 2002 ولغاية 2009

السنوات	2002	2004	2007	2008	2009
إناث	12.750	13.510	14.739	15.183	15,942
ذكور	12.814	13.629	14.943	15.394	16,163
المجموع	25.564	27.139	29.682	30.577	32,105
نسبة الإناث من إجمالي السكان %	49.9	49.8	49.7	49.7	49,6

إن التركيب النوعي للسكان في العراق والذي يميل لصالح الإناث جاء نتيجة تأثره بالحروب خلال العقود الثلاثة المنصرمة. والى انتشار حالات العنف بعد عام 2003 وترمل الكثير من النساء ساهمت في زيادة نسبة الإناث على الرجال من إجمالي سكان العراق. هذه الزيادة في نسبة النساء تفرض على متخذي القرار الأخذ بنظر الاعتبار جعل النوع الاجتماعي معياراً أساسياً عند رسم وتحديد الأهداف في السياسة التنموية للعراق.

يتسم الهرم السكاني في العراق بالفتوة، حيث بلغت نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 43% من السكان، وتتفاوت هذه النسب حسب الجنس حيث بلغت 42,3% للإناث مقابل 43,8% للذكور.

يلاحظ في الجدول (2) أن نسبة النساء لعام 2007 كان حوالي (54,6%) من إجمالي الفئة المنتجة، مما يترجم حجم المسؤولية الملقاة على النساء في سن العمل وخلق بيئة عمل مناسبة للمرأة العاملة، وحزمة التشريعات الخاصة بعمل المرأة وضمان حقوقها في العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص كما في الجدول أعلاه.

جدول (2) التركيب النسبي للسكان حسب الفئات والعمر للفترة (2002-2008)

2008			2007			2004			2002			فئات الجنس
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
42.97	42.27	43.67	43.1	42.3	43.8	43.41	42.67	44.13	43.70	42.95	44.45	14- صفر
54.20	54.65	53.75	54.1	54.6	53.7	53.78	54.24	53.33	53.44	53.89	52.99	15-64
2.83	3.08	2.58	2.7	2.7	2.12	2.81	3.09	2.53	2.86	3.17	2.56	65 فأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

يلاحظ في الجدول أعلاه إن نسبة المسنات هي الأعلى عند مقارنتها بنسبة الرجال المسنين في الفئات العمرية (65 فأكثر) حيث بلغت 3,1% للنساء و 2,6% للرجال مما يعني أن معدل توقع الحياة للمرأة أعلى من الرجل وهذه الحقيقة تفرض على صانعي القرار التزاماً تجاه هذه الحالة.

2- سوق العمل: تحتل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي نصيباً عالمياً متزايداً أمام مشاركة الرجل، حيث أنها تشكل أكثر من ربع القوى العاملة في أمريكا الوسطى ونصفها في أمريكا الجنوبية حسب إحصائيات 1997 لو نظرنا إلى مشاركة المرأة العراقية العاملة في النشاط الاقتصادي لوجدنا ومن خلال الجدول (3) بأن معدل مشاركتها لم تتجاوز (17,59%) عام 2002 مقابل (49%) للذكور، وازدادت لتصل إلى (20,95%) عام 2008 مقابل (83,59%) للذكور.

جدول (3) النشاط الاقتصادي للسكان حسب الجنس

2008			2004			2002			السكان
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
30577798	15183550	15394248	27139585	13510248	13629337	25564835	12750714	12874721	
16571888	8052637	8274241	14596762	7113984	7269084	13660784	6670880	6789847	
8847205	1717759	7129446	7506197	1351909	6154288	6925534	1201175	5724359	
8603111	1686677	6916433	7271141	1322989	5948151	6694022	1173210	5520812	
54.2	53.04	53.75	53.78	52.66	53.33	53.44	52.32	52.99	
%28.93	%11.31	%46.31	%27.66	%10.01	%45.15	%27.09	%9.42	%44.67	
51.91	20.95	83.59	49.81	18.6	81.83	49	17.59	81.31	

إن انخفاض نسب مشاركة المرأة في سن العمل من مجمل الفعاليات الاقتصادية للفترة من (2002 - 2008) ما هو إلا إعلان ضمني على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل، وتدني مساهمتها في النشاط الاقتصادي وهذا يدل بشكل واضح على أن سوق العمل في العراق هو سوق ذكوري على الرغم من كونهم يشكلون أكثر من نصف السكان، مما يدل على إن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء فمناخهم قوة المنافسة

والاستحواذ على معظم الأعمال وهذا ما يفسر أسباب استمرار ارتفاع معدلات بطالة النساء في سن العمل وخاصة بعد عام 2005 جدول(4) مما يمثل تحدياً نوعياً أمام المسؤولين باتجاه تبني هذه الحقيقة كمشكلة لا بد من رصدها وتحجيمها.

جدول (4) معدل البطالة للسكان بعمر (15 - 65) للأعوام من 2004 - 2008 (المجموعة الإحصائية الرابعة، 2009)

2008	2007	2006	2005	2004	
25,01	14,7	22,7	14,1	15	النساء
13,7	11,4	16,2	19,2	29,4	الرجال
15,7	11,9	17,5	18	26,8	معدل البطالة العام

يلاحظ في الجدول(4) ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين النساء حيث ازدادت من 15% عام 2004 إلى 25% عام 2008 مقابل انخفاضها النسبي للذكور من (29.4%) عام 2004 إلى (13,7%) عام 2008. كما يلاحظ من خلال الجدول (5) ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف (24,5%) مقارنة بنسبة مشاركتها في الحضر (14,8%) لعام 2008 مما يدل على غلبة مساهمة المرأة في الأنشطة غير الأجرية في القطاع الزراعي وعلى حساب الأنشطة الأجرية في القطاعات غير الزراعية والتي بلغت نسبتها (15,3%) عام 2006 من إجمالي النساء العاملات فقط. هذه الحقيقة جعلت من طبيعة عمل المرأة الريفية بمثابة منزلة منسوبة إلى الأسرة وليست منزلة مكتسبة إي إنه جزء لا يتجزأ من أدوارها التقليدية الموروثة اجتماعياً.

جدول (5) المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس والتجمع السكاني 2003-2008 (المجموعة الإحصائية الرابعة، 2009)

السنة	حضر		ريف		المجموع%	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
2003	71,3	10,7	78,6	20,9	73,7	14,2
2004	76	11,9	79,7	28,9	77,4	17,9
2005	75,8	13,3	80,3	33,7	77,4	20,4
2006	76,5	14,9	83,6	29,7	78,9	19,9
2008	73,4	14,8	78	24,5	74,9	18

3- العمالة الناقصة: يقصد بالعمالة الناقصة بأنه (عدد العاملين الذين تقل ساعات عملهم عن 35 ساعة أسبوعياً ولديهم الرغبة والقدرة على العمل الإضافي) (المهداوي، 2007)، حيث تبين من خلال نتائج مسح التشغيل والبطالة الذي تم تنفيذه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع معدلات العمالة الناقصة بين صفوف النساء من (40,2%) عام 2003 إلى (53,1%) عام 2008 في حين لم تتجاوز النسبة (19,4%) عام 2003 للرجال ارتفعت إلى (23,4%) عام 2008 الجدول(6). ومن أبرز أسباب هذه الظاهرة عدم الاستقرار الأمني واستشرء حالات العنف والتي ساهمت في ارتفاع هذه النسبة بين صفوف النساء العاملات اللواتي فضلن العمل بساعات دوام جزئية قليلة إضافة إلى تدهور حال اقتصاد البلد وانخفاض معدلات نموه والتي تسببت في تبني أسلوب التشغيل بعقود وقتية ولساعات محدودة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص وقد تسبب هذا الواقع في محيط النساء العاملات بدوام جزئي أو وقتي وبظاهرة تأنيث الفقر وارتفاع معدلاته.

جدول (6) معدل العمالة الناقصة بعمر العمل حسب الجنس

السنة	حضر		ريف		المجموع	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
2003	14	26,4	29,2	62,5	19,4	40,2
2004	20,9	35	28,6	70,8	23,6	53,6
2005	18,5	38,6	26,3	85,3	21,2	60,6
2006	20,9	35	28,6	70,8	23,6	53,6
2008	19	27,4	31,7	77,5	23,4	53,1

كما يظهر الجدول أعلاه بأن معدل العمالة الناقصة في الريف قد ارتفع من (62,5%) للنساء مقابل (29,2%) للرجال عام 2003 إلى (77,5%) للنساء مقابل (31,7%) للرجال عام 2008. إن ارتفاع نسب النساء العاملات وقتياً في الريف مقارنة بنسب الرجال لهو دلالة بارزة باتجاه توطن الفقر بين النساء في الريف العراقي مما يؤهله لأن يكون في مقدمة الأولويات في سلم اهتمامات خطط التنمية الوطنية المستقبلية.

أما معدل العمالة الناقصة بين النساء العاملات في الحضر فهو الآخر يظهر ارتفاعاً مقارنة بالرجال حيث شكل (27,4%) للنساء مقابل (19%) للرجال عام 2008 إلا أن هذا المعدل أقل بكثير مما هو في الريف مما يعكس ازدياد حالة استقرار الدخل الثابت للنساء العاملات بأجر في الحضر مقارنة بالريف وبما يحقق أمنهم الوظيفي.

4- الأجور: يشير الواقع الاقتصادي في العراق ومنذ عام 2004 إلى تزايد متوسطات الدخول الفردية وبمعدل سنوي قدره (24,4%) للمدة من 2003-2008 مما انعكس على مستويات الأجور علماً أن مقدار الأجور والرواتب بلغ (43%) من مجموع الإيرادات العامة.

وكانت نسبة العاملات في القطاع الحكومي (49,1%) مقابل (26,9%) للرجال عام 2007 كما في الجدول (7) حيث إن نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص (44%) مقابل (66,2%) للرجال، هذا يفسر ميل النساء العاملات للعمل ضمن القطاع العام لضمان دخل ثابت ومستقر ويحظى بتغطية اجتماعية وحماية من خلال قانون التقاعد العام مقارنة بميلهن للعمل ضمن نطاق القطاع الخاص الذي يخلو من قوانين انضباط العمل اللاتق ومن تغطية وحماية اجتماعية مما يجعل هذا الواقع تحدياً كبيراً أمام تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الهادفة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وجعل القطاع الخاص القائد للفعاليات الاقتصادية في البلد.

جدول (7) نسب توزيع قوة العمل قطاعياً لعام 2007 لدائرة القوى العاملة 2009

التفاصيل	قطاع عام%	قطاع خاص%	بقية القطاعات%
نساء	49,1	44	6,9
رجال	26,9	66,2	6,9

5- التعليم: إن تعليم المرأة يكسبها العوائد النقدية وغير النقدية، فيفضل التعليم تستطيع المرأة الحصول على دخل جيد في سوق العمل علاوة على الأمان الوظيفي ويفضله تتحسن حالتها الصحية وصحة أفراد عائلتها، ورعايتها وتنشئة أبنائها على أعلى مستوى، وفي دراسة للبلدashi وآخرون (2005) (بالدashi، 2009) فإن رأس المال الصحي يسهم في تراكم رأس المال التعليمي بمرونة تبلغ (1.3) هذا يعني أن زيادة رأس المال الصحي بمقدار 10% ترفع رأس المال التعليمي إلى 13%. فلو تتبعنا الواقع التعليمي للمرأة العراقية وعلاقة ذلك بنسب التشغيل والبطالة نجد إن نسبة

الأمية للنساء بلغت (19,6%) مقابل (10,4%) للرجال عام 2005 إما في عام 2007 فبلغت نسبة الأمية (26,4%) مقابل (11,6%) للرجال (العنبي، 2010) فضلاً عن أن تعليم المرأة يجعلها أكثر وعياً بالقضايا السياسية وأكثر اهتماماً بالنشاطات الاجتماعية من خلال المشاركة الفاعلة في المجتمع وغير ذلك من المكاسب التي يصطلح عليها بالعوائد غير النقدية.

فلو تتبعنا الواقع التعليمي للمرأة العراقية وعلاقة ذلك بنسب التشغيل والبطالة نجد أن نسب الأمية للنساء بلغت (19,6%) مقابل (10,4%) للرجال عام 2005، أما في عام 2007 فبلغت الأمية بين النساء (26,4%) مقابل (11,6%) للرجال (إحصاءات أحوال المعيشة، 2008) بينما تشكل نسبة النساء الحاصلات على شهادة الابتدائية (28%). مقابل (30,2%) للرجال كما هو موضح في الجدول (8) (دائرة القوى العاملة، 2009) ارتفاع هذه النسبة للنساء قد أدت إلى ارتفاع نسبة الإناث الأميات العاطلات عن العمل بنسبة 30% مما يدل على حقيقة العلاقة الدالية التي تربط ما بين مستوى التعليم والبطالة، في حين تشكل النساء الحاصلات على شهادة ابتدائية بلغت (28,2%) مقابل (30,2%) للرجال كما موضح في جدول (8).

جدول (8) توزيع الأفراد بعمر 10 فأكثر حسب التحصيل العلمي لسنة 2007

التفاصيل	أمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس
ذكر	11,6	30,2	13,7	8,9	5,4	5,6
أنثى	26,4	28,2	9,6	5	3,8	3,1

ثانياً: التحليل الإحصائي

1: تحليل المركبات الرئيسية principle component analysis

وضعت لأول مرة من قبل كارل برسن عام 1901 غير أنه لم يفترض طريقة عملية للحسابات لأكثر من متغيرين ثم استطاع هوتلنك 1933 من وضع التوصيف بطرق عملية لهذه الطريقة غير أن الحسابات كانت لا تتعدى إلا بضع متغيرات بسبب عدم التطور باستخدام الحاسبات وعند توسيع علم الحاسبات أصبحت هذه الطريقة تستعمل على نطاق أوسع لأي قدر من المتغيرات التي يرغب الباحث في تقديرها (الحسناوي، القيسي، 2002).

أ- طريقة المركبات الأساسية :

هي واحدة من أسهل طرق متعدد المتغيرات وهدف هذه الطريقة هو بوجود p من المتغيرات $(x_1, x_2, x_3, \dots, x_p)$ وإيجاد المركبات لهذه المتغيرات من أجل الحصول على المؤشرات أو متغيرات $(Z_1, Z_2, Z_3, \dots, Z_p)$ تكون غير مرتبطة مع بعضها الآخر بحيث ترتب هذه المتغيرات $(Z_1, Z_2, Z_3, \dots, Z_p)$ بالشكل التالي وهي Z_1 هي أكبر كمية من الاختلافات و Z_2 يحل محل ثاني أكبر كمية من الاختلافات المتبقية وهكذا بالنسبة لبقية المؤشرات بمعنى تباين Z_1 يكون أكبر من تباين Z_2 وهكذا وإن تباين Z_p هو أقلها جميعاً وتباين أي متغير من المتغيرات Z_1, Z_2, \dots, Z_p تمثل الجزء المميز الأكبر في مجموعة البيانات المدروسة وهذه المتغيرات أو المؤشرات Z_1, Z_2, \dots, Z_p تسمى المركبات الرئيسية.

وعند إجراء تحليل المركبات الرئيسية يمكن إهمال المتغيرات أو المؤشرات ذات التباينات الصغيرة جداً وإن التحليل يعتمد بموجب تحليل هوتلنك اعتماداً كلياً على الجذور المميزة لمصفوفة التباين والتباين المشترك للعينة

المستخدمة في الدراسة حيث أن هذه الجذور المميزة تمثل تباين المكونات الرئيسية المستخدمة ففي حالة وجود P من الجذور المميزة فقيم هذه الجذور بعضها صفر وبعضها مغاير للصفر .
 بافتراض مصفوفة التباين والتباين المشترك والتي يجب أن تكون موجبة مقطعية POSITIVE DIFINT ومتماثلة SYMMETRIC وغير شاذة وبالتالي لا توجد جذور مميزة سالبة .

ب- التحليل العاملي

أظهرت نتائج التحليل باستخدام طريقة المكونات الأساسية ما يأتي:
 يبين الجدول (9) مقدار اشتراك العوامل العديدة التي تعد مؤثرة من وجهة نظر الباحثين، إنها تؤثر في مشاركة المرأة في دعم السياسات التنموية، له أكبر معامل ارتباط إذ بلغ (0.741)، تلاه المتغير (8) (ملائمة ساعات العمل لظروف المرأة) وبمعامل ارتباط قدره (0.706)، في حين جاء ثالثاً المتغير (9) الخدمات الساندة للمرأة والتي من شأنها أن تسهل دخول المرأة لسوق العمل، وبمعامل ارتباط قدره (0.699). وهكذا بالنسبة لبقية العوامل إلى حين الوصول إلى أقل العوامل ارتباطاً مع بعضها إذ كان المتغير (6) والخاص بالتحديات الأمنية والسياسية وبمعامل ارتباط (0.699)، ولكن بصورة عامة يلاحظ بأن جميع المتغيرات تعد مهمة ويجب أخذها بنظر الاعتبار في التحليل.
 الجدول (10) يبين نسبة التباين المفسر للمكونات التي سيوجد ها البرنامج، إذ أوجد البرنامج أربعة مكونات أساسية (عوامل)، فكما هو معلوم بأن طريقة المكونات الأساسية تستخرج عوامل (مكونات) بقدر عدد المتغيرات.
 أظهر الجدول (11) بأن العامل (المكون) الأول قد فسر ما نسبته (28.48%) من إجمالي التباين الكلي، وأن العامل (المكون) الثاني قد فسر ما نسبته (15.46%) من إجمالي التباين الكلي، تلاها العامل (المكون) الثالث إذ فسر (11.28%) من إجمالي التباين الكلي، وأخيراً فسر العامل (المكون) الرابع ما نسبته (10.07%) من إجمالي التباين الكلي، أما إجمالي التباين المفسر فقد كان ما يقارب (66%) وهي نسبة تعد جيدة نوعاً ما، ومن الممكن رفعها في المستقبل من خلال إجراء التحسينات على المتغيرات من خلال الإضافة أو الطرح أو تعديلها.

ج- مصفوفة المكونات (العوامل)

كما أشرنا سلفاً أبرز البرنامج SPSS أربعة مكونات أساسية تعد مهمة من وجهة نظر المستفيدين اللاتي استطلعت آراؤهن، وكانت العوامل (المكونات) كما يأتي:

ج-1- المكونات (العامل) الأول (العامل الشامل)

يمكن تسمية هذا المكون بأنه المكون (العامل) الشامل لمجمل القضايا التي تؤثر في مشاركة المرأة في مجال التنمية الاقتصادية، إذ احتوى هذا المكون على سبعة متغيرات مهمة من وجهة نظر المبحوثات. إذ كان المتغير رقم (9) الخدمات الساندة التي تسهل من دخول المرأة العراقية لسوق العمل، من حيث عدم الاتفاق الواضح للمبحوثات حول ذلك المتغير الأكثر تشعباً بالعامل (المكون) الأول، إذ بلغ تشعبه بالعامل الأول (0.667)، تلاه المتغير (8) - ساعات العمل وملاءمتها لظروف المرأة، ثانياً ويتشعب قدره (0.622)، وجاء ثالثاً المتغير (10) - السياسات الحكومية الملموسة لدعم المرأة وعملها اقتصادياً، بتشعب قدره (0.610) من حيث عدم اتفاق أو رضا المبحوثات مع تلك المتغيرات في الوقت الراهن، أما المتغير (5) - فرص وصول المرأة نحو المناصب القيادية العالية متاحة) جاء رابعاً ويتشعب قدره (0.586)، وحل المتغير (7) - قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة) بالمرتبة الخامسة ويتشعب قدره (0.562)، تلاه سادساً المتغير (4) - الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة) ويتشعب قدره (0.532) وجاء المتغير (6) - التحديات الأمنية والسياسية) سابعاً ويتشعب قدره (0.504) في حين كان

أقل المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول المتغير (2 - اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً) ويتشعب قدره (0.5)، يلاحظ من المتغيرات الثمانية المثبتة بالعامل الأول عدم رضا المستطلعات حول سياسات المؤسسات الحكومية العليا وضحت المؤسسات حول تشجيع المرأة للدخول في سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

ج-2- العامل (المكون) الثاني

يمكن تسمية هذا العامل بعامل توظيف المرأة، إذ ارتبط بهذا المكون ثلاثة متغيرات، كان أقواها ارتباطاً المتغير (3 - المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة) ويتشعب قدره (0.641) من حيث الاتفاق، تلاه المتغير (1 - مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية) من حيث الاتفاق أيضاً ويتشعب قدره (0.542)، وجاء أخيراً المتغير (2- اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة عليها) ويتشعب قدره (0.5) هذا العامل يركز على اهتمام المرأة بالتوظيف ودعمها للسياسات التنموية باتفاق كبير، في حين لوحظ هناك عدم رضا حول طبيعة اختيار المرأة لوظيفتها بسبب القيود والمؤثرات المفروضة عليها من المجتمع.

ج-3- العامل (المكون) الثالث

احتوى هذا العامل متغيرين اثنين يعدان مؤثرين من وجهة نظر المبحوثات اللاتي رأين بأن هناك تعارضاً أو عدم اتفاق أو تأييد لكلا المتغيرين في الوقت الراهن، والمتغيران هما (المتغير (5 - فرص وصول المرأة لمناصب قيادية متاحة)، إذ كان تشعبه بالعامل الثالث (0.530)، تلاه المتغير (4 - الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعتها، ويتشعب قدره (0.520).

ج-4- العامل (المكون) الرابع

احتوى هذا العامل متغيراً وحيداً مؤثراً على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية ألا وهو المتغير (1 - مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية) إذ كان تشعبه بالعامل الرابع (0.6). مما تقدم من العوامل الأربعة أعلاه نرى بأن المرأة لها رغبة كبيرة في المشاركة برسم السياسات التنموية ولها رغبة في الوصول إلى مناصب قيادية متاحة، ولكن يعكس صفو تلك الرغبة بعض المؤثرات كالعرف الاجتماعي الذي يقيد المرأة أحياناً في اختيار الوظيفة وكذلك ظروف العمل في بعض الأحيان كونها لا تساعد المرأة بالإضافة إلى ضعف الخدمات الساندة للمرأة لكي تعينها على المشاركة والدخول بقوة إلى سوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

جدول (9) القيم الأولية لاشتراك المتغيرات

Extraction	Initial	
0.741	1.000	مشاركتها في رسم السياسات التنموية
0.617	1.000	اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً
0.638	1.000	المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة
0.624	1.000	الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعتها المرأة
0.661	1.000	فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة
0.603	1.000	التحديات الأمنية والسياسية
0.629	1.000	قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة
0.706	1.000	ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة

0.699	1.000	هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،....)
0.664	1.000	توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة

Extraction Method: Principal component Analysis

جدول (10) نسب التباين الإجمالي المفسر

Total variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
مشاركتها في رسم السياسات التنموية	2.899	28.987	28.987	2.899	28.987	28.987
اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً	1.547	15.466	44.453	1.547	15.466	44.453
المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة	1.128	11.282	55.735	1.128	11.282	55.735
الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة	1.008	10.075	65.810	1.008	10.075	65.810
فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة	0.853	8.530	74.340			
التحديات الأمنية والسياسية	0.691	6.905	81.245			
قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة	0.591	5.905	87.150			
ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة	0.483	4.826	91.976			
هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،....)	0.425	4.248	96.225			
توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة	0.378	3.775	100.000			

Extraction Method: Principal component analysis

جدول (11) مصفوفة المكونات (العوامل)

Component Matrix

Component				
4	3	2	1	
0.600	-7.578E-02	0.542	0.286	مشاركتها في رسم السياسات التنموية
-8.225E-02	-2.381E-03	0.600	0.500	اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً
-0.179	-0.186	0.641	0.401	المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة
0.229	0.520	0.102	0.539	الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة

-0.113	0.530	-0.156	0.586	فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة
-0.469	0.359	1.826E-03	0.504	التحديات الأمنية والسياسية
0.450	-5.623E-02	-.327	0.562	قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة
0.198	-0.150	-0.507	0.622	ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة
-0.181	-0.374	-0.287	0.667	هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،....)
-0.221	-0.492	2.339E-02	0.610	توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة

Extraction Method: Principal Component Analysis

a. 4 components extracted

2- تم إعداد استبانته من قبل الباحثين ركزت على موضوع البحث كما قيمت من قبل محكمين (3 محكمين) وتم إقرارها بشكل نهائي. وزعت الاستبانة على عينة قوامها (546) امرأة.

استخدم البرنامج الإحصائي SPSS في إدخال وتحليل الاستبانة وأبرز التحليل الإحصائي النتائج الآتية:

- الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية (الجدول التالي من تحليل الاستبانة التي استخدمت في البحث)

1- القضاء: يشير جدول (12) إلى أن (64.3%) من المبحوثات يسكن في قضاء الكرخ وما تبقى من العينة (35.7%) يسكن قضاء الرصافة.

جدول (12) المعلومات الديموغرافية

النسبة المئوية	التكرار	القضاء
64.3%	351	كرخ
35.7%	195	رصافة
100%	546	المجموع

2- عدد أفراد الأسرة: يشير الجدول (13) إلى أن (25.8%) من النساء المستبانة لديهن أكثر من 5 أولاد، في حين أن أقل من ربع العينة بقليل (23.6%) عدد أفراد أسرهن 3 أفراد، تلتهن النساء اللاتي عدد أفراد أسرهن 4 أفراد وبنسبة (23.1%)، بينما كانت نسب النساء اللاتي عدد أفراد أسرهن (5 أفراد، 2 فرد، فرد واحد) كانت (17.0%)، (7،7%)، (8،2%) على التوالي.

جدول (13) أفراد الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد أفراد الأسرة
2.8%	15	شخص واحد
7.7%	42	شخصان
23.6%	129	ثلاثة أشخاص
23.1%	126	أربعة أشخاص
17.0%	93	خمسة أشخاص

أكثر من خمسة أشخاص	141	25.8%
المجموع	546	100%

3- الحالة الاجتماعية:- أظهر التحليل الإحصائي من خلال الجدول (14) بأن أكثر من نصف العينة المستطلعة من النساء متزوجات (57.7%)، بينما كانت نسبة النساء العازبات (19.2%) تلتها نسبة الأرمال والتي بلغت (17.0%)، وأخيراً كانت نسبة المطلقات (6.1%).

جدول (14) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	105	19.2%
متزوجة	315	57.7%
مطلقة	33	6.1%
أرملة	93	17.0%
المجموع	546	100%

4- معدل الدخل الشهري:- بين الجدول (15) أن أغلب العينة المدروسة (52.7%) معدل دخلهن الشهري يصل إلى أكثر من 500 ألف دينار عراقي (الدولار=1200دينارعراقي)، في حين أن (20.3%) من المبحوثات معدل دخلهن الشهري (251 - 500) ألف دينار، تلتهن (11.5%) من المستطلعات اللاتي معدل دخلهن الشهري (150 - 250) ألف، وأن (8,3%) من المستطلعات ليس لديهن أي دخل شهري. أما المستطلعات اللاتي لهن دخل شهري أقل من 150 ألف دينار كانت نسبتهن (7.2%).

جدول (15) الدخل الشهري للمرأة

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد دخل	45	8.3%
أقل من 150 ألف	39	7.2%
150-250 ألف	63	11.5%
251-500 ألف	111	20.3%
أكثر من 500 ألف	288	52.7%
المجموع		100%

- الجزء الثاني: المعلومات العامة

1- رية الأسرة وإكمال الدراسة:- عند الاستفسار من عينة الدراسة حول رغبتهم في إكمال الدراسة من عدمها أيدت أكثر من ثلثي المبحوثات (70.9%) رغبتهم بإكمال الدراسة، في حين لم تبد المتبقيات (29.1%) أي رغبة في إكمال الدراسة، والجدول (16) يوضح النتائج.

جدول (16) المستوى الدراسي

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
70.9%	387	نعم
29.1%	159	كلا
100%	546	المجموع

2- عينة الدراسة والمساعدة الأسرية:- لدى الاستفسار من عينة الدراسة فيما إذا كان هناك من يساعدهن في الأمور العائلية أظهر الجدول (17) بأن أكثر من نصف العينة بقليل وبنسبة (58.2%) يوجد لديهن من يساعدهن في أمور المنزل، بينما ما تبقى من عينة الدراسة (41.8%) يشنكن من عدم وجود من يساعدهن في الأمور العائلية.

جدول (17) المساعدة الأسرية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
58.2%	318	نعم
41.8%	228	كلا
100%	546	المجموع

3- عمل ربة الأسرة:- يبين الجدول (18) بأن ثلثي المستطلعات (63.2%) موظفات وأن (22.5%) ربات بيوت في حين كانت نسبة (7.7%) منهن يعملن عملاً خاصاً، إما نسبة المتقاعداً منهن عن العمل فقد بلغت (6.6%).

جدول (18) عمل ربة الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
22.5%	123	ربة بيت
63.2%	345	موظف
7.7%	42	عمل خاص
6.6%	36	متقاعد
100%	546	المجموع

4- مجال عمل المرأة:- يشير الجدول (19) إلى أن (25.5%) من المستطلعات يعملن أعمالاً متنوعة غير التي ذكرت في الاستبانة، في حين (17.1%) يعملن أستاذات جامعيات، وأن (21.6%) يعملن كمدرسات، أما اللاتي يعملن كمهندسات فبلغت نسبتهن (12.4%)، في حين كانت نسبة الصيدلانيات (7،8%)، أما نسبة اللاتي يعملن كطبيبات فقد وصلت (4.7%) واللاتي يعملن في المهن المتبقية في مجال البيع، الخياطة، التمريض فكانت نسبتهن ضئيلة إذ كانت (3.1%)، (2.3%)، (3.9%) على التوالي.

جدول (19) عمل المرأة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
21.6%	84	مدرسة
12.4%	48	مهندسة

صيدلانية	30	7.8%
طبيبة	18	4.7%
أستاذة جامعية	66	17.1%
ممرضة	15	3.9%
بانعة	12	3.1%
خياطة	9	2.3%
كوافير	6	1.6%
أخرى	99	25.5%
المجموع	387	100%

5- الارتفاع بمستوى المرأة الثقافي: يبين الجدول (20) عند استطلاع آراء المبحوثات حول ارتقائهن بمستواهن الثقافي، يظهر جدول الإجابات المرجحة بأن (42.8%) منهن ارتقين بمستواهن الثقافي من خلال متابعة التلفاز، وأن (37.2%) منهن ارتقين بمستواهن الثقافي عبر قراءة الكتب والمجلات، في حين أن ما تبقى من العينة (21%) ارتقين بمستواهن العلمي عبر حضور الندوات والمؤتمرات.

جدول (20) المستوى الثقافي للمرأة

النسبة المئوية	التكرار المرجح	الحالة
42.8%	321	عن طريق متابعة التلفاز
37.2%	279	قراءة مجلات وكتب
21.0%	150	حضور ندوات ومؤتمرات
100%	750	المجموع

6- درجة اتفاق المبحوثات من عدمها حول تأييد المرأة في استقلاليتها لاتخاذ القرار الذي يخص مشاركتها الاقتصادية وتحكمها في مواردها المالية كان الجواب على الأسئلة أدناه بالشكل الآتي؟

6-1 لدى سؤال عينة الدراسة حول امتلاكهن القرار في الدخول إلى مجال الاستثمار بلغت نسبة المؤيدات (84.6%) وبدرجات تأييد مختلفة، في حين أن ما تبقى منهن (15.4%) لا يؤيدن الفكرة والجدول (21) يوضح ذلك.

جدول (21) امتلاك القرار

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
39.6%	216	أؤيد إلى درجة كبيرة
25.8%	141	أؤيد إلى حد ما
19.2%	105	أؤيد
11.0%	60	لا أؤيد إلى حد ما
4.4%	24	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

6-2- لدى الاستفسار من عينة الدراسة حول امتلاكهن لاتخاذ القرار في الدخول لسوق العمل يظهر الجدول (22) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (81.9%) يتفقن مع هذا الأمر، أما ما تبقى منهن (18.1%) فلا يؤيدن هذا الأمر.

جدول (22) المرأة وسوق العمل

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
27.5%	150	أؤيد إلى درجة كبيرة
32.4%	177	أؤيد إلى حد ما
22.0%	120	أؤيد
12.1%	66	لا أؤيد إلى حد ما
6.0%	33	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

6-3- يبين الجدول (23) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (85.8%) لديهن الاستقلالية التامة من التصرف في الموارد الخاصة بهن، أما ما تبقى من أفراد العينة (14.2%) فلا يرين ذلك.

جدول (23) التصرف بالموارد الخاصة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
45.6%	249	أؤيد إلى درجة كبيرة
25.8%	141	أؤيد إلى حد ما
14.4%	78	أؤيد
11.5%	63	لا أؤيد إلى حد ما
2.7%	15	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

6-4- اظهر الجدول (24) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع المستطلعات (70.4%) يستطعن بمفردهن إنهاء الإجراءات الخاصة بهن في الدوائر الحكومية وغير الحكومية، أما ما تبقى من المستطلعات (29.6%) فيعتمدن على الآخرين في إنجاز تلك المعاملات.

جدول (24) إنجاز المعاملات

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
33.0%	180	أؤيد إلى درجة كبيرة
20.9%	114	أؤيد إلى حد ما
16.5%	90	أؤيد
21.4%	117	لا أؤيد إلى حد ما
8.2%	45	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

6-5- رأت أكثر المستطلعات وبدرجات مختلفة (58.8%) بأن القروض اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية للمرأة غير كافية، وتتطلب ضمانات كثيرة، في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية (41.2%) ذلك الرأي والجدول (25) يبين ذلك.

جدول (25) القروض المقدمة للمشاريع

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
26.4%	144	أؤيد إلى درجة كبيرة
12.1%	66	أؤيد إلى حد ما
20.3%	111	أؤيد
22.0%	120	لا أؤيد إلى حد ما
19.2%	105	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

6-6- أظهر الجدول (26) بأن هناك انقساماً بين المستطلعات حول فكرة توفر فرص التطوير والتدريب المهني للمرأة، إذ أيدت هذا الرأي نسبة بلغت (51.6%) وعارضته نسبة قدرها (48.4%).

جدول (26) التطوير والتدريب

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
14.8%	81	أؤيد إلى درجة كبيرة
9.9%	54	أؤيد إلى حد ما
26.9%	147	أؤيد
26.9%	147	لا أؤيد إلى حد ما
21.5%	117	لا أؤيد على الإطلاق
100%	546	المجموع

7- دور المرأة في تشجيع الأولاد على زيادة ثقافتهم العامة:

لدى الاستفسار من المبحوثات قيد الدراسة فيما إذا كن يشجعن أولادهن على زيادة ثقافتهم العلمية أظهر الجدول (27) بأن أكثر من ثلاثة أرباع العينة قيد الدراسة (81.9%) يدعمن ويشجعن أولادهن بهذا الصدد، إما ما تبقى من عينة الدراسة (18.1%) فلا يشجعن أولادهن لزيادة ثقافتهم العامة.

جدول (27) المرأة وثقافة الأولاد

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
81.9%	447	نعم
18.1%	99	كلا
100%	546	المجموع

8- درجة اتفاق المبحوثات من عدمها حول مشاركة المرأة العراقية لدعم التنمية الاقتصادية:

8-1- يظهر الجدول (28) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (85.8%) يؤيدن وبدرجات مختلفة مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية، في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية (14.2%) ذلك الرأي.

جدول (28) المرأة ورسم السياسات التنموية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
45.1%	246	أتفق إلى درجة كبيرة
23.1%	126	أتفق إلى حد ما
17.6%	96	أتفق
10.4%	57	لا أتفق إلى حد ما
3.8%	21	لا أتفق على الإطلاق
100%	546	المجموع

8-2- اظهر الجدول (29) بأن الأغلبية الساحقة من المستطلعات (90.1%) يؤيدن الرأي القائل بأن اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية (9.9%) ذلك الرأي.

جدول (29) وظيفة المرأة والقيود الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
26.4%	144	أتفق إلى درجة كبيرة
29.6%	162	أتفق إلى حد ما
34.1%	186	أتفق
8.8%	48	لا أتفق إلى حد ما
1.1%	6	لا أتفق على الإطلاق
100%	546	المجموع

8-3- يشير الجدول (30) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المستطلعات (81.9%) يتفقن مع الرأي القائل بأن المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة، أما ما تبقى منهن (18.1%) فيعارضن ذلك الرأي وبدرجات مختلفة.

جدول (30) مجال عمل المرأة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
30.2%	165	أتفق إلى درجة كبيرة
28.6%	156	أتفق إلى حد ما
23.1%	126	أتفق
15.9%	87	لا أتفق إلى حد ما
2.2%	12	لا أتفق على الإطلاق
100%	546	المجموع

8-4- يبين الجدول (31) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع اللاتي استطلعت آراؤهن يتفقن وبدرجات مختلفة حول تأثير التحديات الأمنية والسياسية في مشاركة المرأة العراقية لدعم التنمية الاقتصادية وبنسبة (76.4%)، بينما عارضت ذلك الرأي نسبة تصل إلى أكثر من ربع العينة بقليل (23.6%).

جدول (31) مشاركة المرأة التنموية والتحديات الأمنية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
17.6%	96	أتفق إلى درجة كبيرة
16.5%	90	أتفق إلى حد ما
42.3%	241	أتفق
18.7%	102	لا أتفق إلى حد ما
4.9%	27	لا أتفق على الإطلاق
100%	546	المجموع

5-8- لوحظ ومن خلال الجدول (32) أن هناك انقساماً بين المستطلعات حول الرأي القائل إن ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة إذ أبدت هذا الرأي وبدرجات مختلفة نسبة قدرها (51.0%)، في حين عارضته نسبة قدرها (49.0%).

جدول (32) ساعات عمل المرأة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة
10.4%	57	أتفق إلى درجة كبيرة
13.7%	75	أتفق إلى حد ما
26.9%	147	التحديات الأمنية
34.2%	186	لا أتفق إلى حد ما
14.8%	81	لا أتفق على الإطلاق
100%	546	المجموع

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- زيادة نسبة الأمية بين النساء للفترة من 2002 ولحد 2008 وازدياد ظاهرة التسرب والتخلف عن الالتحاق في التعليم الإلزامي.
- 2- ازدياد معدل وفيات الأمهات خلال مدة البحث.
- 3- الوضع الأمني وخاصة بعد عام 2003 ساهم في تراجع دور المرأة حيث إن ما يزيد عن 70% من نساء العراق عاطلات عن العمل وغير مستقلات اقتصادياً.
- 4- التحديات الاجتماعية والعرف والدين تمثل العائق الأول في وجه تمكين المرأة القلقة من إمكانية نجاح الجماعات الدينية المتطرفة في سن تشريعات من شأنها أن تتحكم في حياتها وتحد من حريتها في اتخاذ قرارات شخصية مثل ارتداء الحجاب أو قيادة السيارة أو العمل خارج المنزل أو العمل كقاضية، بحجة أن الإسلام يحرم تولي المرأة منصب القضاء.
- 5- ضعف الموارد المالية والفقر الذي تعاني منه أغلب الأسر العراقية يعتبر عائقاً يواجه المرأة المساهمة في عملية التنمية.

التوصيات:

- 1- تعزيز إمكانية المرأة اقتصادياً لزيادة مواردها ومصادر تمويلها ويجعلها قادرة ذاتياً على مواجهة أي تطور سلبي وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية والمشاركة في التخطيط والتنمية.
- 2- تشجيع استفادة المرأة في فرص التعليم والتدريب المهني من خلال تحقيق إلزامية التعليم والسعي لوضع برامج تعليم الكبار ومحو الأمية وبما يحقق قنوات تربط هذا النمط في التعليم بالتعليم النظامي، كتمكين المرأة من متابعة تعليمها إلى المستويات التي تؤهلها وتتناسب مع قدراتها ومواهبها.
- 3- المساهمة في توفير قروض ائتمانية وبشروط ميسرة لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تقوم بها المرأة.
- 4- تشجيع المشروعات الاستثمارية التي تتيح توزيع فرص عمل النساء كالمشاريع الحرفية الصغيرة ومشاريع الصناعات الخفيفة وإقامتها في مناطق التجمعات السكانية.
- 5- توسيع قاعدة المعلومات بشأن مجالات وفرص العمل المتاحة للنساء في الأنشطة الاقتصادية حيث يتم الانطلاق من خلالها إلى تحديد أهداف السياسات الكلية والقطاعية في الاقتصاد جذرياً.
- 6- إيجاد استراتيجية واضحة وموحدة لوسائل الإعلام والاتصال تتعلق بالمرأة وقضاياها ودورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 7- تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل خاصة في المجالات التقنية وإنشاء مكاتب متخصصة لتعريفها بالفرص المتاحة لعملها.

المراجع:

- 1-بالداشي، إيمانويل. ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي واشنطن، 2009، 10.
- 2-أحسنأوي،أموري هادي. والقيسي، باسم شلبية، القياس الاقتصادي المتقدم، المكتبة الوطنية، العراق، بغداد، 2002، 26.
- 3-خلاف، محمد. المرأة وتبعات التنمية في المجتمع الإسلامي، مجلة التعاون، 1991، 16.
- 4-رسام ، آمال تمكين المرأة العراقية. تقرير قطري، 2005 ، 22.
- 5-الزغبى، سجي طه، دور المرأة في الاقتصاد المنزلي، 2010، 12.
- 6-العنكبي، عبد الحسين. الإصلاح الاقتصادي في العراق، 2010، 66.
- 7-العنكبي، عبد الحسين . تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، 2010، 67.
- 8-منصور، محمد. المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 7، 1999، 16.
- 9-المهداوي، وفاء جعفر الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007، 6.
- 10-الجهاز المركزي للإحصاء، "المجموعة الإحصائية الرابعة"، العراق، 2009، 55.
- 11-الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة القوى العاملة، العراق، 2009، 44.

- 12- الجهاز المركزي للإحصاء. إحصاءات أحوال المعيشة، المجموعة الإحصائية، العراق، 2008-2009، 54 .
- 13- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، لجنة المرأة، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين، الدورة الرابعة، 2009، 18.
- 14- منتدى الرياض الاقتصادي، المفهوم الاقتصادي لتمكين المرأة في التنمية، الرياض، 2001، 16.
- 15- منتدى الرياض الاقتصادي، "المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية"، مركز الجيل للاستشارات، 4-6- كانون الأول، 2005، 16-20.
- 16- ندوة اليونسيف، مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل، الواقع والتحديات، 22، 2009 .
- 17- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية، ورقة قطاع التنمية البشرية، محور التشغيل والبطالة، 2010-2014، 40.